حوليات آداب عين شمس المجلد 50 (عدد إبريل – يونيو 2022)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

ديوان بشار
دراسة فى الانحراف الأسلوبى

أمنه رشيد خابور الشمري*

كلية الآداب – قسم اللغة العربية وآدابها– جامعة الكويت
Amnaelshamari@yahoo.com

المستخلص:

يتناول البحث الانحراف الأسلوبي، وبيان العلاقة بين الشاعر واللغة الشعرية من جهة وبين النحوي صاحب القواعد الجامدة من ناحية أخرى. فالشاعر يرى أنه فوق القواعد وعلى النحوي تأويل ما يقول وهذه النظرة فرقت بينهما وظل الأمر كذلك إلى أن صرح الأخفش بأن الشاعر يجوز له في الشعر ما لا يجوز لغيره. فالاعتراف بأن للشاعر لغته الخاصة أعطت رخصة للشاعر أن يفعل ما لا يفعله غيره سواء في الشعر أو كلامه ثم يأتي ابن جني ليقرر أن الشاعر قد يرتكب الضرورة مع قدرته على تركها.

فالضرورة الشعرية لم تعد قاصرة على شاعر أخطأ أو ارتكب شذوذا بل أصبح يرى على أنه وارد حرب ضروس،وذكر النحاة هذه الضرائر بمؤلفاتهم وكثرت المصطلحات المتعلقة بالخروج عن المألوف اللغوي فقالوا قديما شاذ ونادر وفي العصر الحديث هناك عدة مصطلحات منها العدول أو الأسلوب العدولي كما ذكر الدكتور تمام حسان وقالوا عوارض التركيب و الانزياح إلى أن ظهر مصطلح الانحراف الأسلوبي وهو خروج عن نظام اللغة المألوف الذي أقره النحاة وهذا الخروج له سند مسموع من قراءة أو حديث أو لهجة من لهجات العرب وهو خروج يدل على قوة طبع هذا الشاعر.

ويتخذ البحث من شعر بشار بن برد في ديوانه مثالا لدراسة الانحراف الأسلوبي لانحراف النحاة عن الاستشهاد بشعره، وبشار أول المحدثين وآخر المتقدمين.

واقتصرت على ماورد في شعر بشار على ظاهرة الانحراف الأسلوبي بالزيادة أو النقص حركة وحرف وكلمة. ولم استقصي كل شواهد الانحراف؛ أي تسليط الضوء على الظاهرة أكثر من ذكر عدد الشواهد التي حدث فيها انحراف الأسلوب. وفي الختام خرجنا من الدراسة بأهم الملاحظات التي أجملتها بنقاط معينة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2022.

مقدمـــة:

ألهى بني تغلب عن كل مكرمة قصيدة قالها عمرو بن كلثوم

هذا البيت الذي قيل في وصف انشغال بني تغلب عن المكارم بسبب ولعهم بمعلقة ابن كلثوم من الممكن أن يلخص لنا العلاقة بين الشاعر واللغة الشعرية من جهة وبين النحوي صاحب القواعد الجامدة من ناحية أخرى.

الشاعر يرى أنه فوق القواعد (علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا) هذه النظرة فرقت منذ زمن بعيد بين الشاعر وصاحب القواعد الجامدة الذي ألهته قصيدة عمرو بن كلثوم. شغله المحظور عن المباح.

وظل الأمر كذلك إلى أن صرح الأخفش بأن الشاعر يجوز له في الكلام والشعر ما لا يجوز لغيره في كلامه.

ولا يهمنا علاقة هذا الرأي بسائر الآراء في الضرورة، بل يهمنا الاعتراف بأن للشاعر لغته الخاصة – في شعره أو في كلامه – هذه النظرة أعطت رخصة للشاعر أن يفعل ما لا يفعله غيره وهي في الوقت نفسه تعطى للشاعر في كلامه – وليس لشعره فقط – خصوصية الخروج عن المألوف.

ويأتي ابن جني ليقرر أن الشاعر قد يرتكب الضرورة مع قدرته على تركها.

يقول ابن جني: إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أنسًا بها واعتيادًا لها، وإعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها [1].

يعنى ذلك أن الشاعر قد يرتكب الضرورة اختيارًا لا اضطرارًا ولا يعد هذا عيبًا، بل ينظر إليه من وجه آخر وهو تمام الفصاحة، يقول ابن جني: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانحراف الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دل من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته، بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسرًا من غير احتشام، فهو وإن كان ملومًا في عنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته ؛ ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر فى سلاحه، أو أعصم بلجام جواده لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن الملحاة ؛ لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله، إدلالاً بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه.... فاعرف بما ذكرناه حال ما يرد في معناه وأن الشاعر إذا أورد منه شيئًا فكأنه لأنسه بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعبًا، ولا جشم إلا أممًا، وافق بذلك قابلاً له، أو صادف غير آنس به إلا أنه هو قد استرسل واثقًا، وبنى الأمر على أن ليس ملتبسًا"[2].

وقد دافع ابن جني عن هذا الرأي فقال في باب نقض المراتب: "ولا تستنكر هذا الرأي صورته له، ولا يجف عليك، فإنه مما تتقبله هذه اللغة ولا تعافه، ولا تتبشعه"[3].

هذا ما نريد أن نرصده في تطور النظرة إلى الضرورة الشعرية، فلم تعد النظرة قاصرة على شاعرٍ أخطأ، أو ارتكب شذوذًا، بل أصبح الأمر يرى على أنه وارد الحرب الضروس من غير احتشام لشجاعته وفيض منته.

غابت إذن النظرة الضيقة إلى القاعدة النحوية على أنها شيء لا يخالف، والنص الذى يخالف ذلك يعد نادرًا أو شاذًا أو من قبيل الضرورة الشعرية.

أقول هذه النظرة غابت عند الأخفش وابن جني وغيرهما فرأينا ضرائر عند البصريين يجيزها الكوفيون في حال السعة، وضرائر عند بعض النحاة يجيزها غيرهم فى الكلام فالبصريون يرون جواز صرف (أفعل منك) فى ضرورة الشعر، والكوفيون لا يجيزون صرفه في ضرورة الشعر، والبصريون لا يرون جواز ترك صرف ما ينصرف في الشعر، والكوفيون يجيزون ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إضمار لام الأمر مع بقاء عملها إلا في الشعر وأجاز الكسائى ذلك في الاختيار بعد قول أمر... والكوفيون والأخفش وابن ولاد وابن خروف يرون جواز مد المقصور في ضرورة الشعر والبصريون لا يرون جواز ذلك..

هذه المسائل وغيرها كثير خففت من حدة المصطلح (الضرورة الشعرية) فما يجوز عند طائفة لا يجوز عند طائفة أخرى، والكوفيون ومعهم الأخفش وابن ولاد وابن خروف يرون الجواز في الشعر وسائر البصريين لا يرون ذلك وهذا ما رسخ قاعدة [يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر]، يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، هذا الجواز لا يقلل من شاعرية الشاعر، بل قد يكون جزءًا من فصاحته كما قرر ابن جني، إلا أن هذه النظرة إلى الضرورة الشعرية اتسعت عند كثير من النحاة حتى شملت ما ورد مثله في القرآن الكريم وقراءته والحديث الشريف، ولغات العرب.

هذا الأمر لم يسلم منه سيبويه والمبرد وابن السراج والسيرافى والأعلم والأنبارى... وقد توسع فيه ابن عصفور إلى أقصى حد، فبنظرة سريعة للضرائر التي أودعها كتابه نجد كثيرًا من هذه الضرائر قد وجدت في النثر على اختلاف أنواعه، والغريب أنه يذكر – في بعض الضرائر – أن ذلك ورد في بعض القراءات أو في بعض كلام العرب، فمن ضرائر الشعر عنده حذف النون الذي هو علامة للرفع في الفعل المضارع لغير ناصب ولا جازم وقد ذكر لذلك شواهد شعرية ثم عقب على ذلك بقوله: ولا يحفظ شيء من ذلك في الكلام، إلا ما جاء في حديث خرجه مسلم في قتلى بدر... حين قال عمر لنبي ﷺ : يا رسول الله كيف يسمعوا أنى يجيبوا وقد جيفوا" فحذف النون من (يسمعون ويجيبون) [4].

وعلى الرغم من ذكره الحديث إلا أنه أصرّ على أن هذا الحذف ضرورة شعرية. وقد جعل ابن عصفور

لا تكثرن إنى عسيت صائمًا

من ضرائر الشعر، وجعل (عسى الغوير أبوسًا) من الشاذ الذى يحفظ ولا يقاس عليه[5].

وقد سبق ابنُ جني ابن عصفور إلى ذلك، فعلى الرغم من أن ابن جني ألف المحتسب للاحتجاج للقراءات الشاذة إلا أنه في بعض الأحيان كان يذكر القراءة الشاذة، ثم يذكر لها شاهدًا شعريًّا ويحكم على هذه الظاهرة بأنها ضرورة شعرية. فابن جني ذكر قراءة الإسكان في (مَرْض)، و(الجَمْل)، و(أمْنة) إلا أنه أصرّ على أن هذا الإسكان شاذ أو ضرورة شعرية[6].

ولم يسلم من هذا الأمر – كما قلنا – نحوى واحد[7]، وقد امتد هذا الأمر حتى وصل إلى محقق ديوان بشار بن برد (محمد الطاهر بن عاشور) الذي نبه في تعليقه على كثير من شواهد بشار على أن ذلك ضرورة شعرية وهو معذور في ذلك لأنه مقلد للنحاة السابقين أو بمعنى آخر[8] ذاكر ما استقر عند النحاة وخاصة ابن عصفور والقزاز ونحن لا ننفى الضرورة الشعرية، إلا أننا ننفى صفة الضرورة عن كل ما ورد مثله في قراءة قرآنية – وإن كانت شاذة – أو في حديث أو في كلام نثرى للعرب أو وضعها بعض النحاة بأنها لغة للعرب.

وأود أن أشير إلى كثرة المصطلحات المتعلقة بالخروج عن المألوف اللغوي عمومًا، فقديمًا قالوا: شاذ – نادر – يحفظ ولا يقاس عليه – خاص بالشعر.

أما في العصر الحديث فهناك عدة مصطلحات تدور حول هذا المفهوم من هذه المصطلحات العدول أو الأسلوب العدولى، قال الدكتور تمام حسان: الأسلوب العدولى خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا فى الاستعمال الأسلوبى قدرًا من الاطراد رقى بهما إلى مرتبة الأصول التى يقاس عليها[9].

وهناك أيضًا ما يسمى بعوارض التركيب ويقصد به ما يعرض للتركيب أو للكلام فيجيء على غير ما وضع له[10].

وهناك أيضًا الانزياح ويقصد به خروج التعبير عن المألوف فى التركيب والصياغة والصورة الفنية ولكنه خروج إبداعي جمالي[11] وهذا المصطلح المعرب أرى أنه بعيد إلى حد ما عن مصطلحات القدماء التي تذكر في هذا المجال مثل الترخص والعدول... فهذا المفهوم مفهوم غربى ساد فى النصف الثاني من القرن العشرين وقد وصل متأخرًا إلى الدرس النقدي العربي[12].

ويظهر مصطلح آخر وهو مصطلح (الانحراف الأسلوبي) وأرى والله أعلم أن هذا المصطلح أكثر ملائمة لما نحن بصدده وخاصة عند الحديث عن شاعر توفى 168هـ وقيل عنه: آخر المتقدمين وأول المحدثين.

والانحراف الأسلوبى من وجهة نظرى خروج عن نظام اللغة المألوف الذى أقره النحاة، وهذا الخروج له سند مسموع من قراءة أو حديث أو كلام نثرى أو لهجة من لهجات العرب، فالخروج هنا ليس ثورة على القاعدة، بل هو أشبه ما يكون بعدول عن أصل هذه القاعدة، وهذا الخروج دليل على قوة طبع هذا الشاعر وقد "جشم ما جشمه: على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالاً بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه"[13].

وقد آثرت هذا المصطلح لقربه من كلام القدماء. يقول ابن جنى: فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانحراف الأصول بها.. [14] (انحراف الأصول بها) هذا كلام ابن جنى، فالانحراف عن الأصول متداول بين القدماء. وقد ذكره ابن جنى بجوار الضرورة، ومن هنا رأيت أن الانحراف الأسلوبى خروج عن الأصول المستعملة، هذا الخروج ليس ضرورة، لأن الضرورة خاصة بالشعر، أما الانحراف الأسلوبى فليس خاصًّا بالشعر، بل قد يوجد فى مثل من أمثال العرب، أو قد ينبه بعض النحاة على أن تميمًا أو هذيلا أو... يقولون ذلك.

ومن هنا أردت أن تكون هذه الدراسة متعلقة بالشعر، وقد وقع اختيارى على بشار بن يرد 168هـ لأنه – كما قيل عنه– أول المحدثين وآخر المتقدمين، ولأننى لاحظت – كما لاحظ غيرى – انحراف النحاة عن الاستشهاد بشعره، فالشاهد النحوى الوحيد الذى يذكر فيه اسم بشار **وإذا الحرب شمرت لم تكن كى..** ليس فى ديوانه، فأردت بهذه الدراسة معرفة مدى صحة تصرف هؤلاء

النحاة حين أحجموا عن شعر هذا الرجل، ولن أدرس ذلك من خلال الدراسة التقليدية بالمسائل النحوية والصرفية فى شعر، بل سأقتصر على دراسة ديوان هذا الشاعر من خلال مفهوم الانحراف الأسلوبى.

وأود أن أنبه إلى أننى ما قصدت استقراء كل ما ورد فى شعر بشار من ظواهر نحوية وصرفية، بل اقتصرت على الانحراف الأسلوبى، كما أننى لم اهتم باستقصاء كل شواهد هذا الانحراف، بمعنى أننى أهتم بذكر الظاهرة أكثر من اهتمامى بذكر عدد الشواهد التى حدث فيها انحراف أسلوبى فأنا أكتفى بشاهد أو اثنين على كل مسألة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أنا لا أهتم بذكر المعنى البلاغى أو التفسير المعنوى أو النفسى لكل انحراف أسلوبى لأن هذه دراسة نحوية وأنا مهتم بذكر الجانب النحوى، أما الجانب البلاغى أو الأدبى لهذه الدراسة فمن الممكن أن تخصص له دراسة أدبية بلاغية.

وقد قمت بجمع شواهد بشار التى حدث فيها انحراف أسلوبى وبعد هذا الجمع أشرت إلى موقف النحاة من كل مسألة من هذه المسائل بادئًا بسيبويه والمبرد وخاتمًا بالمتأخرين كأبى حيان والسيوطى ثم عللت سبب اعتبار هذه المسألة من مسائل الانحراف الأسلوبى وقد وجدت هذا التعليل يدور فى مسارين، الأول: ورود هذه الظاهرة فى كلام غير شعرى (قرآن حديث...) الآخر: ورودها فى لغة من لغات العرب دون نقل عن أهل هذه اللغة، بمعنى أن يقول النحوى: إسكان ما توالت فيه الفتحتان لغة للعرب أو: كل ياء أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور فإن العرب تحذفهما وتجتزى بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء...

وفي نهاية هذه المقدمة أود أن أقدم ترجمة موجزة لصاحب الديوان وهو بشار بن برد 95–167هـ ولد بالبصرة واشتهر شعره فيها وهو مولى لبنى عقيل، ولد أعمى وقد مات مقتولا، قيل في قتله: إن بعض من يبغضه وشى به إلى المهدى بأنه يدين بدين الخوارج وقيل: سبب وفاته أنه اتهم بهجاء المهدى، وقيل رمى بالزندقة.

ولديوان بشار أكثر من طبعة، فقد ظهرت نسخة بتحقيق السيد محمد بدر الدين علوى، وقد نشرتها دار الثقافة ببيروت 1963هـ.

وهناك نشرة أخرى حققها محمد الطاهر بن عاشور عام 1966.

وقد ظهر الديوان مؤخرًا بتحقيق إحسان عباس ونشرته دار صادر ببيروت 2000م، وقد اعتمدت على أصح هذه الطبعات – من وجهة نظرى – وهى التى ظهرت بتحقيق الطاهر بن عاشور فللمحقق جهد لا ينكر فى ضبط الشواهد والعناية بها.

المحتوى

المقدمة:

المسائل[15]

أولاً: الزيادة

1–زيادة الحركة وفيها

أ–تحريك الساكن إلى الفتح.

2–زيادة الحرف وفيها

أ–صرف ما لا ينصرف

ب–إطالة الحركة القصيرة.

ج–مد المقصور.

د–تشديد المخفف من القوافى.

هـ–إثبات ألف ما الاستفهامية المجرورة.

ثانيًا: النقص

1–نقص الحركة ومنه

أ–إسكان ما توالت فيه الفتحتان.

ب–حذف الضمة من الفعل الصحيح تخفيفًا.

2–نقص الحرف ومنه

أ–وصل ألف القطع.

ب–ترك صرف ما لا ينصرف.

ج–تقصير الحركة الطويلة.

د–الاكتفاء بجزء من الكلمة عن بقيتها.

هـ–حذف حرف من اللفظ الأعجمى.

و–حذف ياء الإضافة لأجل القافية.

و–حذف ياء المنقوص المعرف لأجل القافية.

3–نقص الكلمة ومنه

أ–الجزم بلام الأمر المحذوفة.

ثالثًا: البدل

1–إبدال الحرف من الحرف ومنه

أ–تخفيف الهمزة بإبدالها ألفا.

2–إبدال الحكم من الحكم ومنه

أ–دخول الكاف على ضمير الرفع المنفصل.

الخاتمة

المصادر

أولاً: الزيادة

1-زيادة الحركة وفيها

أ-تحريك الساكن إلى الفتح

ذكر ابن عصفور من ضرائر الزيادة زيادة الحركة، وقد استشهد على هذه الضرورة بشواهد منها قول رؤبة.

وقاتم الأعماق خاوى المخترَق

مشتبه الأعلام لماع الخَفَق

يريد: الخَفْق، فحرك الفاء لما اضطر إلى حركتها، إتباعًا لحركة الخاء، ومثل ذلك قوله:

صوادق العقب مهاذيب الوَلَق

يريد: الوَلْق، وقول زهير:

ثم استمروا وقالوا إن منزلكم ماء بشرقى سلمى قيد أو ركَكُ

وإنما اسم الماء (ركك) وقوله أيضًا في هذه القصيدة:

كما استغاث بسيء فزغيطلة خاف العيون فلم ينظر به الحشَك

يريد: الحَشْك، وقال طرفة:

قضين حجا وحاجات على عجل ثم استدرن إلينا ليلة النَّفَر

يريد: النفر[16].

وقد ذكر ابن جنى أيضًا أن تحريك الساكن من ضرائر الشعر فالأصل الخَفْق فى قول رؤبة لماع الخفق، ثم اضطر ففتح، قال ابن جنى: وهذا ضرورة إنما جاء فى الشعر[17].

وبقراءة سريعة لديوان بشار نجده قد حرك الساكن فى أكثر من موضع من ذلك قوله:

فلن أكون حَديدًا فى مقالتكُمْ كما خلقت ولا صَوَّانةً صَلَدَا[18]

والأصل: (صَلْدَا) بالسكون.

وقوله أيضًا:

تَردُ السرائرَ ثم نُصْدِرُها تحت الظلام ولا ترى كَشَحَا[19]

فالأصل (كَشْحا) بالسكون أى أن الشاعر على رأى ابن جنى وابن عصفور وغيرهما قد اضطر إلى تحريك الساكن، إلا أنا لا نوافق على اعتبار هذا التحريك من الضرائر الشعرية، بل نظنه من الانحراف الأسلوبى وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أن سيبويه ذكر أن من العرب من يقول: البَخَل كالكرم، وبعضهم يقول: البَخْل كالفقر[20]، وقد عزا الفراء البَخْل إلى تميم، قال: وقوله: ﴿ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ ﴾ [السجدة: 27] ويقال: أرض جُرُز وجُرْز، وأرض جَرَز، وجَرْز لبنى تميم، كل لو قرئ به لكان حسنًا وهو مثل البُخْل والبُخْل والبَخَل والبَخْل، والرغب والرهب والشغل فيه أربع مثل ذلك[21].

والذى يهمنا أن البَخْل والبَخَل لغتان، لو قرئ بهما لكان حسنًا، وبالفعل قد قرئ بهما. وهذا هو الأمر الآخر وهو أن التحريك والتسكين قد قرئ بهما فقد قرأ حمزة والكسائى: ﴿ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾ [النساء: 37] أى بفتحتين، وقرأ قتادة: بالبَخْل[22] لهذين الأمرين – وورود الفتح والتسكين فى لغة العرب، وورود ذلك فى قراءتين إحداهما متواترة والأخرى شاذة – جعلت تحريك الساكن من الانحراف الأسلوبى.

2–زيادة الحرف وفيها

أ–صرف لا ينصرف

اختلف النحاة فى صرف ما لا ينصرف، فأجازه البصريون مطلقا، واستثنى الكسائى والفراء أفعل التفضيل، وذهب الأخفش إلى أن صرف ما لا ينصرف لغة لبعض العرب ولذلك أجاز الصرف في الاختيار[23].

قال سيبويه: اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء[24]. قال أبو سعيد السيرافى شارحًا هذا الكلام: لأن الأسماء أصلها الصرف ودخول التنوين عليها، وإنما تمتنع من الصرف لعلل تدخلها، فإذا اضطر شاعر ردها إلى الأصل ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها[25] وحجة الكسائى والفراء فى صرف ما لا ينصرف إلا مع أفعل التفضيل أن (من) هى التى منعت من صرفه فلا يجمع بينه وبينها[26].

وقد وردت هذه الظاهرة فى شواهد كثيرة منها قول النابغة:

فلتأتينك قصائدٌ ولتدفعنْ جيشًا إليك قوادم الأكوار

وقال أيضًا:

إذا ما غزوا بالجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدى بعصائب

صرف (قصائد وعصائب).

وقال الهذلى:

ممن حملن به وهن عواقدٌ حبك النطاق فعاش غير مهبَّل

صرف (عواقد).... [27].

والظاهرت قد وردت أيضًا فى شعر بشار قال:

وقد عَركتْ بتدمرَ خيلُ قيس فكان لتَدْمُرٍ فيها دمارُ[28]

صرف (تدمر) الأخرى.

ومن الأعلام المعروفة وحقها المنع قوله:

إذا أيقظتك حروبُ العدا فنبِّهْ لها عُمَرًا ثم نم[29]

صرف (عمر) وحقه المنع.

وأرى – والله أعلم – أن صرف ما لا ينصرف من الانحراف الأسلوبى وذلك لأمرين أولهما: أن هذه الظاهرة وردت فى أكثر من قراءة قرآنية من ذلك قراءة نافع والكسائى بتنوين (قوارير) الأولى والثانية فى قوله تعالى: ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا. قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: 15، 16] [30] فمن نون (قوارير) حمله على لغة لبعض العرب[31].

ومن القراءات أيضًا قراءة الأعمش بتنوين (يغوث ويعوق) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح: 23] [32]. فالتنوين جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف.

آخرهما: أن الأخفش والكسائى والزجاجي حكوا من العرب صرف ما لا ينصرف[33].

قال الأخفش: سمعنا من العرب من يصرف هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف وحكى الكسائى أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا (أفعل منك) [34] وذكر الزجاجى أن كثيرًا من العرب لا يمتنع من صرف شيء فى ضرورة شعر ولا غيره[35].

ب–إطالة الحركة القصيرة

أجاز النحاة للشاعر في الضرورة أن يشبع الحركة أيًّا كانت لينشأ عن هذه الحركة حرف من جنس هذه الحركة فقد أجازوا للشاعر أن يقول: لم يأتيك ولم ترى، يقول ابن جني في باب مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف: وسبب ذلك أن

الحركة حرف صغير ؛ ألا ترى أن من متقدمى القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفًا من جنسها. وذلك قولك فى إشباع حركات ضُرب ونحوه: ضوريبا. ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة وأنشأ عنها حرفًا من جنسها[36].

وشواهد هذه الضرورة كثيرة منها قول ابن هرمة:

وأننى حيثما يثنى الهوى بصرى من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

وقال الفرزدق:

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصياريف[37]

وقد وردت هذه الظاهرة (إطالة الحركة القصيرة أو مطل الحركة أو إشباع الحركة حتى ينشأ عنها حرف من جنسها) فى شعر بشار قال:

أغرُّ على المنابر أريحىٌّ كأن جبينه القمرُ الفرادُ[38]

أى القمر الفرد أطال الفتحة فنشأ عنها حرف من جنسها وهو الألف وهذا يشبه قول ابن هرمة:

فأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح[39]

وقال الراجز:

أقول إذا خرت على الكلكال

ياناقتا ما جلت من مجال

وقال رؤبة:

إذا العجوز غضبت فطلق

ولا ترضاها ولا تملق[40]

وأرى – والله أعلم – أن إطالة الحركة القصيرة ليس من ضرائر الشعر، بل من الانحراف الأسلوبى، وذلك لورود ذلك فى أكثر من قراءة قرآنية مثل قراءة الحسن: ﴿ سَأُوريكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: 145] وقراءته أيضًا ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَاءً ﴾ [يوسف: 31] بزيادة الألف، قال ابن جني: أما (متكاءً) فعلى إشباع فتحة الكاف من (متكأ) والسبب الآخر الذى لأجله يمكن أن يعد إطالة الحركة القصيرة من الانحراف الأسلوبى ورود ذلك في النثر، قال ابن جني: وقد جاء من هذا الإشباع الذى تنشأ عنه الحروف شيء صالح نثرًا ونظمًا، فمن المنثور قولهم: بينا زيد قائم جاء عمرو إنما يراد بين أوقات زيد قائم جاء فلان فأشبع الفتحة، فأنشأ عنها ألفًا. وأخبرنا أبو على عن أحمد بن يحيى أنه قال: يقال: جيء به من حيثُ وليسا، وروى الفراء عن بعضهم أنه سمعه يقول: أكلت لحما شاةٍ، وهو يريد: لحم شاة فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفًا[41].

ج–مد المقصور

اختلف النحاة فى مد المقصور حيث ذهب الكوفيون وطائفة من البصريين منهم الأخفش وابن ولاد وابن خروف إلى أنه يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وقد استشهد الكوفيون على إجازته بشواهد منها قول الراجز:

قد علمت أم أبى السعلاء

وعلمت ذاك مع الجراء

أنم نعم مأكولا على الخواء

يالك من تمر ومن شيشاء

ينشب فى المسعل واللهاء

فالسعلاء والخواء واللهاء كله مقصور فى الأصل، ومدَّه لضرورة الشعر، فدل على جوازه.
وقال الشاعر:

إنما الفقر والغناء من الله فهذا يعطى وهذا يحدُّ

فمد الغناء وهو مقصور فدل على على جوازه، وقال الآخر:

سيغنينى الذى أغناك عنى فلا فقرٌ يدومُ ولا غناءُ

وقال الآخر:

لم نرحبْ بأن شخصتَ ولكنْ مرحبًا بالرضاء منك وأهلا

فهذه الأبيات كلها تدل على جوازه[42].
وقد ورد مد المقصور فى شعر بشار قال:

أناسيةٌ سعدى هوائى بعدما لهونا بها عصرًا نَخِفُّ ونمرَحُ[43]

مد (هوائى) وهو في الأصل مقصور (هوى) وقال أيضًا:

فإذا النديم شكا الصدى من هامةٍ عندى شَقَيتُ صداءَهُ بالراح[44]

مد (صداءه) وهو في الأصل مقصور، وقد استخدمه كذلك في صدر البيت (شكا الصدى)، ومد المقصور هذا ضرورة عند الكوفيين ومن تابعهم، ممنوع عند البصريين. والذى أراه – والله أعلم – أن مد المقصور ليس ممنوعًا كما ذهب إليه البصريون بدليل ورود ذلك فى شعر العرب. وليس ضرورة كما ذهب إليه الكوفيون. لورود ذلك فى قراءة طلحة بن مصرف: ﴿ يَكَادُ سَنَاء بَرْقِهِ ﴾ [النور: 43] [45].

د–تشديد المخفف من القوافي

من الضرائر الشعرية التي استقرت عند بعض النحاة تشديد المخفف من القوافي أو تضعيف الآخر في الوصل إجراء له مجرى الوقف أو الوقف بتضعيف الصوت الأخير، وقد استشهد ابن عصفور على هذه الضرورة بشواهد من الرجز مثل قول ربيعة بن صبح:

هبت الريح بمور هبَّا

تترك ما أبقى الدبا سبسبَّا

كأنه السيل إذا اسلحبَّا

أو كالحريق وافق القصبَّا

والتبنَ والحلفاءَ فالتهبَّا

قال: فشدد آخر (سبسب، والقصب والتهب) في الوصل ضرورة، ومثل ذلك قول رؤبة:

ضخمٌ يحب الخلق الأضخمَّا

يريد: الأضخم وقول الآخر:

ببازل وجناءَ أو عيهلِّ

كأنَّ مهواها على الكلكلِّ

يريد: أو عيهلٍ وعلى الكلكل، فشدد [46].

ولهذه الضرورة شواهد أخرى ذكرها ابن جني قال: ومثل التثقيل فى الحشو لنية الوقف ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

غضٌّ نِجَارى طيِّبٌ عنصرىِّ

فثقل الراء من عنصرى..... ومثله أيضًا قول الآخر:

يا ليتها قد خرجت من فُمِّهِ

فثقل آخر الكلمة وهى مضافة إلى مضمر [47].

ومن الشواهد أيضًا ما أنشده أبو سعيد السيرافى:

خوارجًا من لَغَطِ القسطلِّ

إذ أخذ القلوب كالأفكلِّ

قال: وإنما هو كالأفكل والقسطل مخففان [48].

وقبل الحديث عن مذاهب النحاة فى هذا التضعيف أو التشديد نشير إلى وقوع ذلك فى شعر بشار، حين قال:

ألم أزين تاجك الذهبَّا [49]

أراد الذهبَ فشدد في القوافي. هذا عن ورود هذا التشديد فى شعر بشار، أما عن مذاهب النحاة في هذا التشديد فقد ذكر بعض النحاة أن هذا التشديد ضرورة من هؤلاء ابن السراج في كتابه الأصول قال في باب ضرورة الشاعر: الثاني – أى من الضرائر –: إجراؤهم الوصل كالوقف. من ذلك قولهم في الشعر للضرورة في نصب (سبسبٍ وكلكلٍ): رأيت سبسبًّا وكلكلاً، ولا يجوز مثل هذا فى الكلام... وإنما جاز هذا فى الضرورة [50].

ومن هؤلاء أيضًا: أبو سعيد السيرافي في كتابه ما يحتمل الشعر من الضرورة وابن جنى وابن السيرافى في شرحه لأبيات سيبويه، وابن عصفور، وابن يعيش [51].

وعلى الطرف الآخر يأتي مذهب الرضي بناء على أن سيبويه لم يصرح عند ذكره هذه الظاهرة بالضرورة، قال الرضى: وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذًّا أو ضرورة، بلى إنما لم يكثر مثله غاية الكثرة لقلة تضعيفهم في الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف لا التثقيل، فقلة مثل: القصبَّا وعيهلِّ مثل قلة نحو: جاءني جعفرّ ويجعلّ [52].

وكلام سيبويه الذى بني عليه الرضي مذهبه ورد في باب الوقف في آخر الكلم قال: وأما التضعيف فقولك: هذا خالدّ وهو يجعلّ، وهذا فرجّ، حدثنا بذلك الخليل عن العرب. ومن ثم قالت العرب فى الشعر في القوافي: سبسبَّا يريد السبسبَ، وعيهلِّ يريد: العيهلَ ؛ لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك [53]. وقال في باب ما يحتمل الشعر: ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف [54].

وعلى هذا أرى أن تشديد المخفف من القوافي الذى ورد في قول بشار (تاجك الذهبّا) وفي شواهد لغيره، ليس من ضرائر الشعر، بل من الانحراف الأسلوبي وذلك لأمرين:

أولها: أن سيبويه ذكر أن من العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها فالموقف بالتضعيف إذن لغة للعرب ذكر سيبويه منها قولهم: هذا خالدّ وهو يجعلّ وهذا فرجّ، ثم قال: حدثنا بذلك الخليل عن العرب. فالوقف بالتضعيف ثابت عن العرب، وهى لغة سعدية كما صاحب التصريح[55]، وقد وافقه على ذلك الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور أحمد علم الدين الجندي، ويضيف الدكتور إبراهيم أنيس إلى سعد بني تميم ؛ حيث ذكر أن هذه الظاهرة كانت شائعة في تميم [56] فالثابت أنها لغة لبعض العرب وهذا ينفى عنها صفة الضرورة ويدخلها تحت ما يسمى بالانحراف الأسلوبي.

هـ–إثبات ألف ما الاستفهامية المجرورة

ذكر النحاة أنه يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جرت نحو: فيم وإلام وعلام وبم. وأجازوا للشاعر إذا اضطر أن يبقى هذه الألف فيقول: فيما وعلاما... ومن شواهد الضرورة عندهم قول حسان:

على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرغ في رماد[57]

وقد ورد هذا الإثبات في شعر بشار قال:

وفيما أنا من عَبْدَ ةَ لولا ما ترجّيتُ[58]

وأرى – والله أعلم – أن إثبات ألف ما الاستفهامية أو ما يمكن أن نسميه إطالة الفتحة حتى ينشأ منها ألف ليس من ضرائر الشعر كما صرح ابن هشام وغيره، بل هو من الانحراف الأسلوبي. وذلك لورود ذلك في قراءة عيسى وعكرمة: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءلُونَ ﴾ [النبأ:1] [59].

والسبب الثاني: ورود هذا الإثبات في حديث نبوى، قال أنس بن مالك ﷺ: "قدم على ﷺ على النبى ﷺ من اليمن فقال: بما أهللت " وقد ذكر ابن مالك شواهد أخرى من الحديث على هذا الإثبات ثم عقب قائلا: وفي عدول حسان عن (علام قام يشتمنى) وعدول عمر عن (ولم) مع إمكانهما دليل على أنهما مختاران لا مضطران[60].

السبب الثالث: ما ذكره بعض النحاة من أن إثبات ألف (ما) الاستفهامية إذا جرت لغة لبعض العرب فقد ذكر ابن جني أن هذا الإثبات أضعف اللغتين، وذكر الرضي أن بعض العرب لا يحذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة[61].

ثانيًا: النقص

1–نقص الحركة ومنه

أ–إسكان ما توالت فيه الفتحتان

أجاز النحاة إسكان ما توالت فيه الضمتان، وما توالت فيه الكسرتان، ومنعوا إسكان ما توالت فيه الفتحتان، قال سيبويه: "وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضًا، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان ؛ لأن الضمة من الواو. وذلك قولك: الرُّسْل والطُّنْب والعُنْق تريد: الرسُل والطنُب والعنق... وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع، وإنما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان. وذلك في قولك في إبل: إبْل"[62].

وقد منع سيبويه وتابعه على ذلك النحاة. إسكان ما توالت فيه الفتحتان. قال: وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه ؛ لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر[63].

وقد عد ابن عصفور إسكان ما توالت فيه الفتحتان من ضرائر الشعر قال في فصل النقص: فأما نقص الحركة فمنه حذفهم الفتحة من عين (فَعَل) مبالغة في التخفيف ؛ نحو قول الراجز:

على محالات عكسن عكسا

إذا تسداها طلابا غَلْسا

يريد: غَلَسا. وقول الآخر:

وما كل مغبونٍ ولو سَلَف صفقه يراجع ما قد فاته برداد

يريد: سَلَف... وقول أبى خراش:

ولحم امرئ لم تطعم الطير مثله عشية أمسى لا يبين من البَكْم

يريد: من البَكَم[64].

وقد ورد هذا الإسكان في شعر بشار، من ذلك قوله:

تتابعت الثوائج لامِّ بكرٍ تفوزُ بها وحال عليك قدْحُ[65]

يريد: قَدَحُ، ومنه أيضًا:

ما زال من حَرْج الصبا في رَنْد[66]

يريد: من حَرَج.

وأرى – والله أعلم – أن هذا الإسكان ليس من الضرورة بل يمكن أن يعد من الانحراف الأسلوبى لأن سيبويه لم يشر إلى الضرورة حين ذكر أن العرب لا تسكن ما توالت فيه الفتحتان[67]. والأهم من ذلك أن إسكان ما توالت فيه الفتحتان قد ورد في أكثر من قراءة مثل قراءة ابن دريد عن أبى حاتم عن الأصمعي عن أبى عمرو ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَرْضٌ ﴾ [البقرة: 10] ساكنة، وقراءة أبى السَّمَّال: ﴿ الجَمْلُ ﴾ [الأعراف: 40] وقراءة ابن محيصن ﴿ أَمْنَةً نُّعَاسًا ﴾ [آل عمران: 154] [68].

والغريب أن ابن جنى رفض هذا الإسكان وذكر أنه شاذ أو ضرورة قال: ولا يجوز أن يكون (مَرْض) مخففًا من (مَرَض)؛ لأن المفتوح لا يخفف، وإنما ذلك في المكسور والمضموم... وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه[69].

وقال أيضًا: وأما (الجَمْل) فبعيد أن يكون مخففًا من المفتوح لخفة الفتحة وإن كان قد جاء عنهم قوله:

وما كل مبتاع ولو سَلَف صفقه 0000000000000000000

ب–حذف الضمة من الفعل الصحيح تخفيفًا

حذف الضمة من الفعل ضرورة عند كثير من النحاة ومن شواهدهم على ذلك.

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

وقال جرير:

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فما تعرفكم العرب

وقال الشاعر:

وناع يخبرُنا بمقتل سيد تقطع من وجد عليه الأنامل

قال أبو سعيد السيرافى بعد أن ذكر بعضًا من هذه الشواهد: والقول عندي ما قاله سيبويه من جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة[70].

وقد ورد حذف الضمة من الفعل أو تسكين حركة الإعراب في قول الشاعر:

يهشُّ لميقاتِ الجهاد فؤاده فلا يتطرّقه البنانُ المخضَّبُ[71]

حذف بشار ضمة الفعل (يتطرقه) أو بمعنى آخر سكن حركة الإعراب في الفعل.

وأرى – والله أعلم – أن ذلك ليس من ضرائر الشعر، بل يمكن أن يعد من الانحراف الأسلوبى لورود ذلك في أكثر من قراءة قرآنية مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: 109] بسكون الراء من (يشعركم) وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾ [البقرة: 67] بسكون الراء أيضًا وقراءة الحسن: ﴿ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ [طه: 113] ساكنة الثاء، ﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ ﴾ [النساء: 120]. بإسكان الدال، وقراءة مسلمة بن محارب: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ ﴾ [الأنفال: 7] [72].

ومن الأسباب التى يمكن لأجلها أن نعد ذلك من الانحراف الأسلوبي ما ذكره أبو عمرو بن العلاء من أن ذلك لغة تميم[73].

2–نقص الحرف ومنه

أ–وصل ألف القطع

من الضرائر التي استقرت عند النحاة والأدباء وصل ألف القطع، قال ابن جني في باب حذف الهمز وإبداله: قد جاء هذا الموضع في النثر والنظم جميعًا. وكلاهما غير مقيس عليه إلا عند الضرورة[74]، قال ابن عصفور في كتابه ضرائر الشعر: وأما نقص الحرف فمنه: وصل ألف القطع.. [75].

وقد نص بعض الأدباء على هذه الضرورة، قال ابن رشيق القيرواني في باب الرخص في الشعر: ومنها وصل همزة القطع في الشعر وإن كان ذلك جائزًا فيه بخلاف النثر[76].

وقال ابن الأثير: ومن هذا القسم وصل همزة القطع، وهو محسوب من جائزات الشعر التي لا تجوز في الكلام المنثور[77].

وقد ورد وصل ألف القطع في شعر بشار في قوله:

فدونك فامسِكْها أو اعطِ فإنها زَوَاريقُ من كفَّيك للناس تُخْرَجُ[78]

قال بشار (فامسكها) بوصل ألف القطع وذلك للضرورة حسب كلام المتقدمين من النحاة والأدباء، إلا أنني أعد ذلك من قبيل الانحراف الأسلوبي وذلك لعدة أمور منها أن وصل ألف القطع ورد في القراءات المتواترة والشاذة فمن القراءات المتواترة قراءة ابن كثير: ﴿ إِنَّهَا لَحْدَى الْكُبَرِ﴾ [المدثر: 35] [79]، قال الفارسى في قول الفرزدق:

فعلى اثم عطية بن الخيطفى واثم التي زجرتك إن لم تجهد

فهذا مثل قراءة ابن كثير، ألا ترى أن (لإ) في قوله: لإحدى الكبر، مثل: وإثم التي، وهذا النحو في الشعر غير ضيق في القياس، وقد جاء منه في الكلام[80].

ومن القراءات الشاذة ما ذكره ابن جنى من قراءة سالم بن عبد الله ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: 203]، قال ابن جني: أصله قراءة الجماعة "فلا إثم عليه"، إلا أنه حذف الهمزة البتة، فالتقت ألف (لا)، و(ثاء) الإثم ساكنين، فحذف الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين، فصارت (فلثم عليه) [81]. ومن ذلك أيضًا قراءة ابن محيصن: ﴿ وَآتَيْتُمْ احْدَاهُنَّ قِنطَارًا ﴾ [النساء: 20] قال ابن جني: وصل ألف إحداهن[82].

ومن الأمور التي تجعلني أعد وصل ألف القطع من الانحراف الأسلوبي ورود ذلك في بعض الأحاديث الشريفة مثل قول النبى ﷺ: "ويلمه مسعر حرب" وإن كان ابن مالك يرى أن الهمزة حذفت لأنه كلام كثر استعماله وجرى مجرى المثل[83].

ومن هذه الأمور أيضًا ورود وصل ألف القطع في النثر، قال ابن عصفور: وقد جاء منه شيء في الكلام. حكى أبو زيد: "لا ب لك"، يريدون: لا أب لك، وحكى أبو على الدينورى أن العرب يقولون: "مخيرك"، يريدون: ما أخيرك، وحكى أيضًا عن المازنى أن العرب يقولون: "ما شر اللحم للمريض"، و"ما خير اللبن"، تريد: ما أشر وما أخير، وحكى الكوفيون أيضًا عن العرب: "ما خير اللبن للصحيح، وما شره للمبطون"[84].

وقد جعل ابن جني من هذا الحذف قولهم: الله في أحد قولى سيبويه وذلك أن الأصل إلاه، فحذفت الهمزة التي هي فاء، وكذلك "الناس" ؛ لأن أصله (أناس)، ومنه قولهم: "لن" في قول الخليل، وذلك أن أصلها عنده (لا أن)، فحذفت الهمزة عنده تخفيفًا لكثرته في الكلام، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها[85].

ومن الأمور التي لأجلها ادعيت أن وصل ألف القطع ليس من الضرورة بل من الانحراف الأسلوبي أن بعض النحاة ذكروا أن حذف الهمزة في مثل (ويلمه) إنما حدث لكثرة الاستعمال[86].

إذن وصل ألف القطع أو حذف الهمزة من الانحراف الأسلوبي فالأصل إثبات هذه الهمزة، وقد وردت شواهد قرآنية – قراءات متواترة وشاذة – وأحاديث وشواهد شعرية كثيرة على ذلك، وورود هذه الظاهرة في القراءات والحديث وكلام العرب النثرى ينفى عنها صفة الضرورة ويدخلها تحت ما يسمى بالانحراف الأسلوبي.

وختامًا نذكر الشواهد الشعرية التي استشهد بها النحاة على ذلك.

قال الشاعر:

وأيقن اكدر إذ صاروا ثمانية أن قد تفرد أهل البيت بالثمن

يريد: أكدر

وأنشد أبو الحسن:

تضب لثات الخيل في مجراتها وتسمع من تحت العجاج لها ازملا

يريد: أزملا

وقال الراجز:

قلت لشيطاني وشيطاناتي

لا تقربوني وأنا في الصلاة

وقال حاتم الطائي:

أبوه أبى والأمهات امهاتنا فأنعم فدتك اليوم قومي ومعشرى

يريد: أمهاتنا

وقال آخر:

يا للرجال لحادثان الأزمان ولنسوة من آل أبى سفيان

وقد ورد وصل ألف القطع في الأفعال، من ذلك ما ذكره ابن عصفور.

ألا أيها الليل الطويل الا اصبح بتم وما الإصباح فيك بأروح

يريد: ألا أصبح

وأنشد أحمد بن يحيى:

إن لم أقاتل فالبسونى برقعا[87]

ب-ترك صرف ما ينصرف

أجمع النحاة على جواز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، واختلفوا في ترك صرف ما ينصرف فأجازه الكوفيون في ضرورة الشعر ووافقهم على ذلك أبو الحسن الأخفش والفارسي وابن برهان وصاحب الإنصاف، وابن عصفور[88].

قال سيبويه: اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء[89].

وقد استشهد الكوفيون ومن وافقهم من البصريين بشواهد كثيرة منها قول الأخطل.

طلب الأزارق بالكتائبِ إذ هوتْ بشبيبَ غائلةُ الثغور غدورُ

ترك صرف (شبيب) وهو منصرف، وقال حسان:

نصروا نبيَّهُمُ وشدوا أزْرَهُ بحنينَ يومَ تواكل الأبطالِ

ترك صرف (حنين) وهو منصرف.

وقال آخر:

قالت أميمة ما لثابتَ شاخصًا عارى الأشاجع ناجلاً كالمنصُلِ

ترك صرف (ثابت) وهو منصرف. وقال ابن مرداس:

فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مجمع

ترك صرف (مرداس) وهو منصرف[90].

وقد خرج بعض البصريين ما أنشده الكوفيون على غير ما تأولوه، والذى يهمنا من ذلك وقوع هذه الظاهرة في شعر بشار حين قال:

أو أذِقها يومَ عنّى كربةً من كرباتى[91]

ترك صرف (يوم) وهو منصرف.

وأرى – والله أعلم – أن ترك صرف ما ينصرف من قبيل الانحراف الأسلوبى لورود ذلك فى قراءة النبي ﷺ وعثمان ونصر بن على والجحدرى وأبى الجلد ومالك بن دينار وأبى طعمة وابن محيصن وزهير الفرقبىّ: ﴿ رَفَارَفٍ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ ﴾ [الرحمن 76]. قال ابن جنى: كذلك رويته عن قطرب (عباقِرى)، بكسر القاف غير مصروف، ورويناه عن أبى حاتم (عباقرىّ) بفتح القاف غير مصروف أيضًا.

قال ابن جنى: وأما ترك صرف (عباقرى) فشاذ في القياس، ولا يستنكر شذوذه في القياس مع استمراره في الاستعمال.. وإذا كان قد جاء عنهم عنكبوت وعناكبيت وتخربوت وتخاربيب، كان عباقرى أسهل منه، من حيث كان فيه حرف مشدد، يكاد يجرى مجرى الحرف الواحد، ومع ذلك أنه في آخر الكلمة،... وليس لنا أن نتلقى قراءة رسول الله ﷺ إلا بقبولها والاعتراف لها[92].

فورود الظاهرة في قراءة – ولو شاذة – يخرجها من صفة الضرورة إلى ما نسميه الانحراف الأسلوبي. يضاف إلى ذلك أن أحمد بن يحي المعروف بثعلب أجاز ترك صرف ما ينصرف في الاختيار فإنه أنشد:

أؤمل أن أعيش وأن يومى بأوّل أو بأهون أو جبار

أو التالى دبار فإن أفُتْهُ فمؤنِسَ أو عروبة أو شيار

فقيل له: هذا موضوع، فإن مؤنسًا ودبارًا مصروفان، وقد ترك صرفهما، فقال: هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر ؟[93]

جـ–تقصير الحركة الطويلة

أجاز النحاة للشعراء – إذا اضطروا أن يقصروا الحركة الطويلة قال ابن عصفور: ومنه – أى من الحذف – الاكتفاء بالحركات عن حروف المد واللين المجانسة لها الكائنة في أواخر الكلم[94] وقال الأنبارى: لأنهم – أى الشعراء – يجتزئون بالضمة عن الواو، وبالكسرة عن الياء، وبالفتحة عن الألف[95]. وقال في موضع آخر: واجتزاؤهم بالحركات عن هذه الأحرف كثير في كلامهم والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى"[96]، ونحن نذكر هنا بعض هذه الشواهد قال مضرس بن ربعى:

وطرت بمنصلى في يعملات دوامى الأيدِ يخبطن السريحا

وقال رؤبة:

وصانى العجاج فيما وصنى

أى فيما وصانى. وقال الشاعر:

فلو أن الأطبا كانُ حولى وكان مع الأطباء الأساة

أى (كانوا) [97].

وقد ورد تقصير الحركة الطويلة أو الاجتزاء بالضمة عن الواو في قول الشاعر:

زُرى روحًا فلن تجدى كروح إذا أزمَتْ بك السَّنة الجمادُ[98]

أراد: زورى إلا أنه اجتزأ بالضمة عن الواو وهذا الاجتزاء ضرورة عند سيبويه والمبرد وابن السراج وابن عصفور وغيرهم[99] إلا أننى أرى أن ذلك من الانحراف الأسلوبي وذلك لورود ذلك في أكثر من قراءة من ذلك قراءة مالك بن دينار ﴿ فاقْعُدُوا مَعَ الْخَلِفِينَ ﴾ [التوبة: 83] وقراءة أبى رجاء: ﴿ وَأَطْعِمُوا الْقَنِعَ ﴾ [الحج: 36] [100].

قال الفراء: وكل ياء أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور فإن العرب تحذفها وتجتزئ بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء، ثم جعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾ [هود: 105]، وقوله: ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ [الكهف: 64] [101].

د-الاكتفاء بجزء من الكلمة عن بقيتها

اختلف النحاة في حذف آخر الاسم في غير النداء، فعده السيرافي وابن عصفور من ضرائر الشعر، وذكر ابن جنى وغيره أن هذا الحذف من التخفيف[102]، وقبل الحديث عن هذا الخلاف نشير إلى ورود هذا الحذف في شعر بشار قال:

من البيض تجمعُ همَّ الفتى كما يجمع اللبنَ الإنْفَحُ

فالإنفح هى الإنفحة، وقد حذف بشار التاء منها في غير النداء[103] وهذه ضرورة عند السيرافي وابن عصفور، قال السيرافى: والوجه الثاني من الترخيم أن ترخم الاسم فتبقى من حروفه ما يدل على جملة الكلمة من غير مذهب ترخيم الاسم المنادى، وهذا أيضًا من ضرورة الشعر قال لبيد:

درس المنا بمتالع فأبانا 0000000000000000000

وقال علقمة بن عبدة:

كأن إبريقهم ظبيٌ على شرفٍ مقدم بسبا الكتَّان مَلْثومُ

أراد: بسبايب الكتان[104].

وقال ابن عصفور: وقد يجيء حذف آخر الاسم في غير النداء، وأعنى بذلك النكرة التى ليس في آخرها تاء تأنيث، والاسم المعرف بالألف واللام نحو قول كثير:

خليلى إن أم الحكيم تباعدت فأخلت بخيمات العُذَيبِ ظلالها

يريد: العذيبة، فرخمها وفيها الألف واللام، وقول الآخر:

أناس تنال الماء قبل شفاههم لهم واردات الغُرْضِ شم الأرانب

يريد: الغرضوف، فرخمه وفيه الألف واللام. بحذف آخره وحرف العلة الزائد وقول عدى:

ليس حى على المنون بخال

يريد: بخالد، فرخمه وهو نكرة ليس فيه تاء التأنيث، وقول الآخر:

تحاذر وقع السوط خوصاء ضمها كلال فجالت في حِجَا حاجبٍ ضُمْر

يريد: في حجاج حاجب، فرخمه، وهو أيضًا نكرة ليست فيه تاء تأنيث[105].

وأرى – والله أعلم – أن هذا الحذف ليس من الضرورة، بل يمكن أن يعد من قبيل الانحراف الأسلوبى وذلك لسببين: الأول أن هذا الحذف ورد في النثر حيث حكى ابن الأعرابي: "هم بين حاذٍ وقاذٍ" يريدون: حاذف وقاذف[106] وقد ذهب الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلاَةِ ﴾ [الأنبياء: 73] إلى أن المراد: إقامة[107].

السبب الآخر أن ابن جنى ذكر أن هذا الحذف من التخفيف ولم يشر فيه إلى الضرورة قال: وقد يحذفون بعض الكلم استخفافًا، حذفًا يخل بالبقية، ويعرّض لها الشبه، ألا ترى إلى قول علقمة:

0000000000000000000 مقدم بسبا الكتان ملثوم

أراد بسبائب، وقول لبيد:

درس المنا بمتالع فأبانا

أراد المنازل..... [108]

يضاف إلى ذلك قول سيبويه: "وسمعت العرب من يقول: ألا تا، بلى فا. فإنما أرادوا (ألا تفعل)، (بلى فافعل)، ولكنه قطع كما كان قاطعًا بالألف فى (أنا) [109] وما سمعه سيبويه من العرب ينفى صفة الضرورة عن هذا المسموع خاصة أن هذا المسموع قد عزى إلى بنى سعد، وعزى أيضًا إلى طيئ قولهم: (يا أبا الحكا) بقطع آخر الكلمة[110].

هـ–حذف حرف من اللفظ الأعجمى

البنفسج من كلام العجم[111] وقد ورد في شعر بشار في قوله:

وبالبَنَفْس المشرق الرِّخْودِّ[112]

وبالبنفس أراد بالبنفسج فحذف الجيم، وأرى – والله أعلم – أن هذا الحذف من الانحراف الأسلوبي وليس من الضرورة، فقد رأيت ابن جني ينقل عن الفارسي قوله: ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خَلَّطت فيه.

قال ابن جني: ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز:

هل تعرف الدار لأم الخزرج

منها فظلت اليوم كالمزرَّج

فالمزرج قياسه: المزرجن من حيث كانت النون قياسها أن تكون أصلاً إذ كانت بمنزلة السين من قَرَبوس[113].

فالمزرج عند ابن جني أصله المزرجن فحذف النون، والحذف هنا ليس ضرورة.

والدليل على ذلك أن الفارسي لم يشر فيه إلى الضرورة، بل ذكر – ووافقه على ذلك ابن جني – أن ذلك من تخليط العربي في الاشتقاق من اللفظ العجمي لكونه ليس من لغته[114].

وبذلك يكون بشار قد خلط في اللفظ الأعجمي (البنفسج) حيث حذف الجيم، وهذا الحذف يمكن أن يعد من الانحراف الأسلوبي.

و–حذف ياء الإضافة لأجل القافية

ذكر سيبويه أن جميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي[115].

وقد أجاز النحاة حذف ياء الإضافة لأجل الفاصلة أو بمعنى آخر رعاية للفواصل، من ذلك مثلا قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾ [القمر: 16] وقوله عز وجل: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾ [غافر: 5]، وقوله: ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ ﴾ [إبراهيم: 14]، وقوله: ﴿ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ ﴾ [ق: 14] وقوله: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ [الملك: 18] [116].

وقد جاء حذف ياء الإضافة لأجل القافية في شعر بشار في قوله:

صحوت إلا أن ذكر الهوى يدعو إلى الشوق فأنسى مآبْ

لله درى لا أرى عاشقًا إلا جرى دمعى وطال انتحابْ[117]

أى فأنسى مآبى، وطال انتحابى فحذف ياء الإضافة مراعاة للقافية، كما حذفت هذه الياء من (عقاب، وعيد، نكير، نذر) وغيرها، وهذا من الانحراف الأسلوبى، فالأصل إثبات الياء، وقد جاء الحذف مراعاة للفاصلة أو لأجل القافية وهذا مباح – إن صح التعبير – وقد ذكر مكى بن أبى طالب أن هذا الحذف لغة قال: وهى لغة للعرب مشهورة فيها الحذف لهذه الياءات يقولون: مررت بالقاض وجاءنى القاض، فيحذفون الياء لدلالة الكسرة عليها وبسكونها. وكذلك: هذا وعيدِ وهذا نذير[118].

ز–حذف ياء المنقوص المعرف لأجل القافية.

أجمع النحاة على جواز حذف ياء المنقوص المعرف في الفواصل والقوافي، قال سيبويه في باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهى الياءات: "وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي[119].

وقد استشهد النحاة على ورود هذا الحذف في الفواصل بقوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد: 9]، وبقوله تعالى: ﴿ وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾ [غافر: 32] قال الزجاج: والأصل (التنادى) وإثبات الياء الوجه، وحذفها حسن جميل ؛ لأن الكسرة تدل عليها، وهو رأس آية، وأواخر هذه الآيات على الدال[120].

وقد جاء حذف ياء المنقوص المعرف في شعر بشار حيث قال:

أفنيتُ عمرى وتقضَّى الشبابْ بين الحُمَيَّا والجوارى الأوَابْ

والتقدير: الأوابى وقد جاء حذف الياء لأجل القافية حيث بنى الشاعر القصيدة على الباء الساكنة، يقول في البيت التالى:

فالآن شقّعتُ إمام الهدى وربما طِبْتُ لحُبٍّ وطابْ[121]

وأرى – والله أعلم – أن حذف ياء المنقوص المعرف الذى ورد في شعر بشار في قوله: والجوارى الأواب ليس من ضرائر الشعر، وإن كان الشاعر قد اضطر إلى الحذف والتسكين لأجل القافية – بل أعد ذلك من قبيل الانحراف الأسلوبي، فالوجه إثبات هذه الياء، وحذفها انحراف أسلوبي لا يمكن أن نعده من الضرائر، وذلك لأمرين أحدهما: ورود ذلك في القرآن الكريم في الآيتين السابقتين (الكبير المتعال، يوم التناد) فالوجه إثبات الياء وقد جاء الحذف مراعاة للفواصل.

الآخر: ذكر السيوطي أن حذف الياء في المنقوص المعرف باللام في الوقف لغة[122] والفواصل والقوافي موضع وقف، فبذلك يكون الحذف – حسب كلام السيوطي – لغة.

وبهذا يكون بشار قد حذف الياء من (الأوابي) لأجل القوافي، أو على لغة من يحذفون هذه الياء في الوقف.

3-نقص الكلمة ومنه

أ-الجزم بلام الأمر المحذوفة

ذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه لا يجوز إضمار لام الأمر مع بقاء عملها إلا في الشعر، قال: اعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة[123] وقد تابعه على القول بهذه الضرورة جماعة من النحاة منهم الأعلم[124] وابن عصفور وابن هشام والسيوطي وغيرهم، قال ابن عصفور: ومنه – أى من ضرائر الحذف – إضمار الجازم وإبقاء عمله وهو أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله[125] ومن شواهد هذه الضرورة قول الشاعر:

محمد تفد نفسك كلُّ نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

وقال متمم بن نويرة:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه أويبك من بكى[126]

وهناك رأى آخر للبصريين وهو رأى المبرد الذى ذهب إلى أن هذا لا يجوز مطلقا لا في الشعر ولا في النثر[127].

أما الكسائى فذهب إلى أن ذلك يجوز فى الاختيار بعد قول أمر[128].

وقد ورد حذف لام الأمر مع إبقاء عملها في قول بشار:

فمن لامنى في الغانياتِ فقلْ لَهُ تَعِشْ واحدًا لا زلتُ غيرَ وحيدِ[129]

ففي قوله (تَعِشْ) جُزم المضارع بلام الأمر المحذوفة، وورد هذا أيَضا في قوله:

ومن عجب بعبادَ قد أعجبنى البيت

يكنْ ما لا يُرَائينى إذا الوَسْواسُ ناجيتُ[130]

فـ (يكن) مجزوم بلام الأمر المحذوفة، وأرى – والله أعلم – أن هذا من الانحراف الأسلوبى وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أن ذلك في قوله تعالى: قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ [إبراهيم: 31]، أى ليقيموها وقوله: وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ [الإسراء: 53] أى ليقولوا[131].

الأمر الآخر: أن الجزم بلام الأمر المحذوفة جائز في سعة الكلام عند الكسائى بشرط تقدم (قُلْ) وهو أيضًا رأى ابن مالك الذى ذكر أنه يجوز أيضًا بعد قول ولو كان غير أمر[132].

* *

أ–تخفيف الهمزة بإبدالها ألفًا

قال سيبويه: اعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور، فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف... وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوًا... وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفًا... وإذا كان ما قبلها مضمومًا فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوًا[133]

الخاتمـــة

آن لنا أن نضع القلم بعد أن انتهينا من الحديث عن الانحراف الأسلوبى في شعر بشار بن برد وقد خرجت من هذه الدراسة ببعض الملاحظات التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1–أغفل النحاة لأسباب معروفة أو غير معروفة كل شعر بشار، والشاهد الوحيد الذى يدور في بعض كتب النحاة وهو قوله:

وإذا الحرب شمرت لم تكن كى حين تدعو الكماة فيها نزال[134]

على الرغم من أن بشارًا له شاهد على المسألة نفسها وهو قوله:

لولا تعرضهن لى يا قس كنت كأنت قسّا

ويبدو – والله أعلم – أن هذا الإغفال متعمد من قبل النحاة الأوائل والدليل على ذلك أن هناك أبياتًا كثيرة لبشار كان من الممكن أن تكون في صدارة الشواهد النحوية فحذف الضمة من الفعل الصحيح لا يذكر النحاة فيه إلا فاليوم أشربْ.. فما تعرفكم العرب... وهناك شاهدان لبشار على هذا الحذف لم يستشهد بهما نحوى واحد الأول قوله:

يهش لميقات الجهاد فؤاده فلا يتطرَّقه البنان المخضب

والآخر قوله:

كأنما أقسمت لا تبتغى برى ولا تحفلْ بإتيانى

والجزم بلام الأمر المحذوفة لا يكاد النحاة يعرفون فيه إلا: محمد تفد نفسك كل نفس وإلا... أو يبك من بكى.

ولبشار وحده شاهدان على ذلك وهو قوله:

فمن لامنى في الغانيات فقل له تَعِشْ واحدًا لا زلتُ غير وحيد

وقوله:

ومن عجب بعباد ةَ قد أعجبنى البيت

يكنْ ما لا يرائينى إذا الوسواس ناجيت

وتخفيف الهمزة بإبدالها ألفًا هناك شواهد سيارة في هذه المسألة مثل:

.... فارعى فزارة لا هناك المرتع، سالت هذيل رسول الله فاحشة، ولبشار شاهدان على ذلك الأول:

ألا يا قوم خلونى وشانى فلست بتارك حب الغوانى

والآخر:

لقد قلت للعين المريضة بالهوى أفيقى وإن لم تفعلى فأساتِ

وتقصير الحركة الطويلة يستشهد عليه بـــ "فلو أن الأطبا كان حولى... ولبشار شاهد على ذلك وهو قوله:

زُرى روحًا فلن تجدى كروح إذا أزمت بك السنة الجماد

وهكذا في سائر المسائل التي درسناها من خلال الانحراف الأسلوبي ولو توسعنا بذكر كل القضايا النحوية عند بشار لوجدنا مثل ذلك أعنى شواهد نحوية أغفلها النحاة عن عمد أو بدون قصد.

ولا يستطيع باحث أن يجزم بسبب لهذه الإغفال، والذي يقول وإن السبب في ذلك مجون بشار وفحش قوله، قوله مردود ؛ لأن النحاة استشهدوا بشعر امرئ القيس وعمر بن أبى ربيعة وغيرهما، فضلا عن كثرة شعر بشار الموجود في كتب الأدب واللغة.

ونصوص القدماء في تعليل ذلك قليلة إن لم تكن معدومة ولا نجد إلا قول السيوطى: أول الشعراء المحدثين بشار وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربًا إليه لأنه كان هجاء[135].

هذا كلام مردود لأمرين: الأول أن سيبويه لم يحتج بشعر بشار فلا يوجد في كتاب سيبويه شاهد لبشار.

الأمر الآخر: لو صحّ كلام السيوطي – الذي نقله عن المرزبانى – لأكثر سيبويه من شعر بشار مبالغة في التقرب إليه. وشعر بشار مملوء بالظواهر النحوية التى تضعه في مقدمة الشواهد النحوية.

وعلى كل حال فالواقع يشهد بأن النحاة لم يذكروا شعر بشار وأن الأدباء واللغويين ملأوا كتبهم بشعر بشار.

2–ما زالت قضية الضرورة الشعرية غير واضحة عند النحاة – متقدميهم ومتأخريهم – والأمر كذلك بالنسبة للمعاصرين من النحاة بالإضافة إلى محقق الديوان محمد الطاهر بن عاشور ولا أقصد بعدم وضوح الضرورة اختلاف مفهوم الضرورة بين (ما للشاعر عنه مندوحة وما لا مندوحة للشاعر عنه).. إلخ ذلك بل أقصد إجماعهم على أن النثر لا ضرورة فيه، وأن ما يعد لغة من لغات العرب لا يمكن أن نحكم عليه بالضرورة، وكذا ما ورد في قراءة قرآنية – حتى وإن كانت شاذة – والأمر كذلك بالنسبة للحديث الشريف.

فقدامى النحاة حكموا على مسائل كثيرة بأنها من ضرائر الشعر رغم اعترافهم بورود ذلك في قراءة أو في حديث شريف أو في كلام نثرى للعرب.

ومتأخرو النحاة لم يختلف موقفهم كثيرًا عن موقف سابقيهم – إلا من رحم ربك – وقد وقع بعض المعاصرين فيما وقع فيه السابقون.

وتفصيل هذا الكلام كالتالى:

سيبويه ذكر أن حذف الضمة من الفعل الصحيح من ضرائر الشعر وقد ورد ذلك في قراءة الحسن: ﴿ أَوْ يُحْدِثْ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ [طه: 113].

ذكر سيبويه والمبرد أن تخفيف الهمزة بإبدالها ألفًا من ضرائر الشعر وقد ورد ذلك في قراءة نافع ﴿ سَالَ سَائِلٌ ﴾ [المعارج: 1].

ذكر السيرافي أن الاكتفاء بجزء من الكلمة عن بقيتها من ضرائر الشعر وقد سمع سيبويه من العرب من يقول: ألا تا، بلى فا... وعُزى إلى طيئ قولهم: يا أبا الحكا.

يرى ابن جني أن مطل الحركة أو إطالة الحركة القصيرة من ضرائر الشعر وقد ورد ذلك في قراءة الحسن: ﴿ سَأُوريكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف: 154].

ذهب الأنبارى إلى أن تقصير الحركة الطويلة من ضرائر الشعر وقد ورد ذلك في قراءة مالك بن دينار: ﴿ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ ﴾ [التوبة: 83].

ذهب ابن عصفور إلى أن تحريك الساكن إلى الفتح من ضرائر الشعر وقد ورد ذلك في قراءة حمزة والكسائى: ﴿ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخَلِ [النساء: 37].

أما عن جمهور النحاة وأعنى به جمهور البصريين والكوفيين، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وقد ورد ذلك في قراءة النبي ﷺ وعثمان ونصر بن على ﴿ وَعَبَاقَرِيٍّ ﴾ [الرحمن: 76].

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إضمار لام الأمر مع بقاء عملها إلا في الشعر وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم 31].

هذه أمثلة لضرائر شعرية استقرت عند النحاة أو بعضهم على الرغم من ورودها في قراءة متواترة أو شاذة، أو في حديث نبوى شريف، أو في لغة من لغات العرب.

وقد سار محقق ديوان بشار في فلك هؤلاء النحاة فخرج كثيرًا من هذه الظواهر على أن بشارًا دخل في باب الضرورة ففى قول بشار:

فإذا النديم شكا الصدى من هامة عندى شفيت صداءه بالراح

أشار المحقق إلى أن الشاعر مدّ (الصداء) الثاني وهو مقصور للضرورة. وأرى أن ذلك ليس من الضرورة لوروده في قراءة طلحة بن مصرف: ﴿ يَكَادُ سَنَاء بَرْقِهِ ﴾ [النور: 43] وفي قول بشار: ما زال من حَرْج الصبا في رند .

ذكر المحقق أن بشارًا سكن الراء من (حرج) للضرورة وأرى أن ذلك ليس من الضرورة فقد قرأ أبو السمال ﴿ حَتَّى يَلِجَ الجَمْل ﴾ [الأعراف: 40].

ومن هنا أرى ضرورة إعادة النظر في كثير من الضرائر الشعرية التى استقرت عند النحاة وقد ورد مثلها في النثر بوجه عام.

* *

Abstract

Diwan Bashar b.Burds

A Study in the Stylistic Deviation

By Amna Rashid Khabour Al-Shammari

The current research aims to study *stylistic deviation*; it attempts to show the relationship between both the poet and poetic language on the one hand, and grammarians' rigid rules on the other. Poets see that they are above rules, and that the grammarian's job is to interpret what has been said. This view separated the two sides for a long time. It remained that way until Al-Aḫfash stated that the poet may do in poetry what no one else is permitted to do.

Admitting the poet, the right to do as he/she pleases was the trend, until Ibn Jinnī criticized this view and added that following this way makes poets commit errors they can easily avoid. He sees that the poetic licence is no longer just a simple error or abnormality made by the poet. As such, grammarians have mentioned the conditions to which grammar rules could be broken in their books, with different names assigned to this phenomenon, like *abnormality* and *rarity* in past times and *displacement* (*l'écart*) in more modern times, as Dr. Tammam mentioned. Later, the term *stylistic deviation*, a diversion from the agreed-upon language's rules by permission from grammarians themselves, was presented. This deviation has to have support to its claim, such as being heard from a reading, speech or an Arab dialect. Such deviation signifies a strong personality from the poet.

This research uses Ibn Burd's poetry as a study corpus for the phenomena discussed above, as this element in his poetry was often neglected by grammarians.

We have merely discussed what was available in Ibn Burd's poetry concerning stylistic deviation, i.e., by omission and addition with regards to diactrics, letters and words.

This paper did not investigate all the evidence for deviation, i.e. it shed light on the phenomenon more than mentioning the evidence in which the style deviation occurred.

In conclusion, we came out with important observations that were summarized in a number of points.

الهوامش

([1]) الخصائص 306/2.

([2]) الخصائص 395/2.

([3]) السابق 297/1.

([4]) الضرائر 111.

([5]) السابق 266.

([6]) المحتسب 52/1، 249، 274.

([7]) نبه على كثير من هذه المسائل الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف فى كتابه لغة الشعر 321 وما بعدها.

([8]) انظر أمثلة لذلك في الديوان 163/1، 296، 28/2، 83/4.

([9]) البيان في روائع القرآن 77/2.

([10]) انظر مثلا الكتاب 24/1، مجاز القرآن 269/2 والخصائص 360/2.
([11]) الانزياح الشعرى عند المتنبى ص 11.
([12]) السابق 33.
([13]) الخصائص 306/3.
([14]) السابق الصفحة نفسها.
([15]) قمت بترتيب هذه المسائل حسب ما ورد فى كتاب ضرائر الشعر لابن عصفور.
([16]) ضرائر الشعر 17 وما بعدها وانظر أيضًا الخصائص 335/2.
([17]) المحتسب 86/1.
([18]) الديوان 195/2 قال المحقق: والمعروف فى الصلد سكون اللام.
([19]) السابق 103/2.
([20]) الكتاب 34/4.
([21]) معانى القرآن 333/2.
([22]) السبعة 233 وانظر أيضًا الحجة 160/3 والكشف 389/1 والبحر المحيط 246/3.
([23]) انظر مثلا الكتاب 26/1 والأصول 436/3 وما يحتمل الشعر 41 وضرائر الشعر 22 وشرح الجمل 569/2.
([24]) الكتاب 26/1.
([25]) ما يحتمل الشعر 41.
([26]) معانى القرآن للفراء 214/1.
([27]) ما يحتمل الشعر 41 وما بعدها وضرائر الشعر 22 وما بعدها.
([28]) الديوان 255/3.
([29]) السابق 160/4.
([30]) السبعة 663.
([31]) الكشف 353/2.
([32]) مختصر فى شواذ القرآن 162.
([33]) الارتشاف 891/2 والهمع 121/1.
([34]) معانى القرآن للكسائى 248.
([35]) أمالى الزجاجى 55.
([36]) الخصائص 317/2 وانظر أيضًا ضرائر الشعر 45 وشرح المفصل 10/1.
([37]) انظر أيضًا ما يحتمل الشعر 65 والإنصاف 15/1 وشرح شواهد الشافية 406.
([38]) الديوان 54/3 قال المحقق: الفراء: لم يضبطه فى الديوان. والظاهر أنه بفتح الفاء وألفه للإشباع وأصله الفرد.
([39]) انظر مثلا شرح التسهيل 55/1 وما بعدها.
([40]) المحتسب 258/1، 340.
([41]) المحتسب 258/1، 259 وانظر أيضًا لغة الشعر 160.
([42]) الإنصاف 445/2 وضرائر الشعر 39.
([43]) الديوان 106/2 قال المحقق: كتب هوائى بالمد والمراد هواى. فلعله مَدّه للضرورة.
([44]) السابق 131/2 قال المحقق: مد (الصداء) الثانى وهو مقصور للضرورة.
([45]) المحتسب 114/2.
([46]) ضرائر الشعر 51 وانظر هذه الشواهد الكتاب 29/1 والأصول 453/3 وشرح شواهد الشافية 319/2 ولغة الشعر 184.
([47]) الخصائص 214/3.
([48]) ما يحتمل الشعر من الضرورة 54.
([49]) الديوان 163/1 قال المحقق: الذهبا ضبط في الديوان بتشديد الباء وهو بباء واحدة وأما تضعيف بائه فضرورة شعرية.
([50]) الأصول 451/3.
([51]) ما يحتمل الشعر 54، 272، والخصائص 214/3 وشرح أبيات سيبويه 419/1 وضرائر الشعر 50، وشرح المفصل 83/9.
([52]) شرح الشافية 320/2.
([53]) الكتاب 169/4.
([54]) السابق 29/1.

([55]) التصريح بمضمون التوضيح 341/2.
([56]) من أسرار اللغة 224، وفي اللهجات العربية 149، واللهجات العربية في التراث 489/2.
([57]) انظر مثلا ضرائر الشعر 80 وشرح الرضي 50/3 والمغنى 295 ولغة الشعر 159.
([58]) الديوان 28/2 وقد أشار المحقق إلى كتابتها في الديوان (فيما) بإثبات الألف.
([59]) المحتسب 347/2.
([60]) شواهد التوضيح 162.
([61]) المحتسب 347/2 وشرح الرضى 50/3 وانظر أيضًا همع الهوامع 420/3 والخزانة 130/5.
([62]) الكتاب 112/4 وما بعدها.
([63]) السابق 115/4.
([64]) الضرائر 85.
([65]) الديوان 148/2. قال المحقق: سكن دال قدح للضرورة.
([66]) السابق 220/2 قال المحقق: سكن الراء من (حرج) هنا ضرورة.
([67]) انظر مثلا الكتاب 115/4.
([68]) المحتسب 53/1، 249، 274.
([69]) السابق وانظر أيضا الخصائص 340/2.
([70]) ما يحتمل الشعر 144 وانظر مثلا الكتاب 204/4 والخصائص 74/1، 317/2 وشرح المفصل 48/1 وضرائر الشعر 94.
([71]) الديوان 320/1 قال المحقق: يتطرقه ثبت مجزومًا للضرورة وليس الكلام على معنى النهى والدعاء.
([72]) انظر مثلا المحتسب 15/1، 110، 273، 199، 59/2.
([73]) معانى القرآن للأخفش 100/1 وانظر أيضًا همع الهوامع 184/1 ولغة الشعر 269.
([74]) الخصائص 151/3 وانظر في هذه الضرورة كتاب الشعر 302/1 وضرائر الشعر 99 والهمع 246/3 ولغة الشعر 174.
([75]) ضرائر الشعر 98.
([76]) العمدة 269/2.
([77]) المثل السائر 269/2.
([78]) الديوان 89/2.
([79]) السبعة 659.
([80]) الحجة 341/6.
([81]) المحتسب 120/1.
([82]) السابق 184/1.
([83]) شواهد التوضيح 157.
([84]) ضرائر الشعر 101.
([85]) الخصائص 153/3.
([86]) انظر مثلا أمالي ابن الشجري 16/2 والخزانة 276/3.
([87]) انظر في هذه الشواهد الكتاب 294/2 والأصول 405/1 وكتاب الشعر 302/1 وأمالى ابن الشجري 16/2 والمقرب 199/2 وشرح المفصل 114/2 والخزانة 276/3 وشرح شواهد الشافية 314.
([88]) انظر مثلا الكتاب 26/1 والإنصاف 501 وضرائر الشعر 104.
([89]) الكتاب 26/1.
([90]) انظر في هذه الشواهد ما يحتمل الشعر 46 وما بعدها وضرائر الشعر 102 وما بعدها.
([91]) الديوان 55/2 قال المحقق: قوله (يومَ) أصله منون، فحذف تنوينه للضرورة.
([92]) المحتسب 305/2، 306.
([93]) الهمع 122/1.
([94]) ضرائر الشعر 120.
([95]) الإنصاف 235/1.
([96]) السابق 314/1.
([97]) انظر أيضا أمالى ابن الشجرى 289/2 والخصائص 90/3.
([98]) الديوان 54/3 قال المحقق: كتب في الديوان (زُرى) ويظهر أنه ليس بتحريف وعليه فهو لحن.

([99]) انظر مثلا الكتاب 27/1 والمقتضب 38/1 والأصول 456/3.
([100]) المحتسب 298/1، 82/2.
([101]) معانى القرآن 27/2 وانظر لغة الشعر 166.
([102]) ما يحتمل الشعر 102 وضرائر الشعر 140 والمحتسب 144/1.
([103]) الديوان 109/2 قال المحقق: الإنفح: أراد الإنفحة ولم أره في كتب اللغة إلا بهاء التأنيث.
([104]) ما يحتمل الشعر 103.
([105]) ضرائر الشعر 141.
([106]) السابق الصفحة نفسها.
([107]) المحتسب 144/1.
([108]) الخصائص 82/1.
([109]) الكتاب 321/3.
([110]) اللسان (قطع).
([111]) ذكره الثعالبى ضمن أسماء تفرد بها الفرس دون العرب. فقه اللغة 69/1 والمزهر 86/1.
([112]) الديوان 231/2 قال المحقق: البنفس: ترخيم بنفسج بوزن سفرجل رخمه للضرورة لدفع الثقل.
([113]) الخصائص 360/1.
([114]) انظر أيضا اللسان زرجن.
([115]) الكتاب 185/4.
([116]) انظر مثلا الكشف عن وجوه القراءات السبع في فصل الياءات الزوائد المحذوفة من المصحف 331/1.
([117]) الديوان 196/1 قال المحقق: مآب أصله مآبى، حذف ياء المتكلم تخفيفًا وهو حذف في مثلها شائع.
([118]) الكشف 331/1.
([119]) الكتاب 185/4 وانظر أيضًا الأصول 376/2 وشرح الجمل 444/2.
([120]) معانى القرآن وإعرابه 282/4.
([121]) الديوان 296/1 قال المحقق: الأواب جمع آبية بوزن فواعل، حذفت الياء من آخره تخفيفًا.
([122]) همع الهوامع 388/3.
([123]) الكتاب 8/3.
([124]) حيث ذكر أن ذلك من أقبح الضرائر، التحصيل 389.
([125]) ضرائر الشعر 149 وانظر المغنى 227 والهمع 444/2.
([126]) انظر مثلا الكتاب 8/3 والإنصاف 530/2.
([127]) انظر مثلا المقتضب 132/2.
([128]) انظر مثلا الإنصاف 530/2 وشرح المفصل 35/7.
([129]) الديوان 158/2.
([130]) الديوان 31/2.
([131]) انظر مثلا معاني القرآن للفراء 314/2 والمغني 238.
([132]) شرح التسهيل 60/4 وانظر أيضًا الهمع 444/2.
([133]) الكتاب 541/3 وما بعدها.
([134]) البيت بلا نسبة في الخزانة 197/10 وشرح الأشمونى 286/2.
([135]) الاقتراح 27.

المصادر

- ارتشاف الضرب لأبي حيان. تحقيق د0 رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي. القاهرة 1998.
- أسرار العربية للأنباري تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1957.
- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة ط1 1985.
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي. الناشر دار المعارف. سوريا. حلب.
- أمالى الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون. المؤسسة العربية الحديثة. القاهرة 1382هـ.
- أمالى ابن الشجري تحقيق محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي. القاهرة 1987م.
- الانزياح الشعري عند المتنبي د0 أحمد مبارك الخطيب. دار الحوار. سوريا، 2009م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. القاهرة 1953.
– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الجيل. بيروت.
– البحر المحيط لأبي حيان. مصورة عن الطبعة الأولى. مكتبة المعارف بالرياض.
– البيان في روائع القرآن. للدكتور تمام حسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1982.
– تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمرى تحقيق د0 زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة 1986.
– الحجة لأبي على الفارسى. تحقيق بدر الدين قهوجى، بشير جويجاتى. دار المأمون للتراث 1992.
– خزانة الأدب. للبغدادى. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجى القاهرة 1985.
– الخصائص لابن جنى. تحقيق محمد على النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999.
– ديوان بشار بن برد تحقيق محمد الطاهر بن عاشور. مطبعة لجنة التأليف والترجمة 1950م.
– السبعة لابن مجاهد تحقيق د0 شوقى ضيف. دار المعارف. القاهرة 1967م.
– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. مطبعة عيسى البابى الحلبي. القاهرة.
– شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د0 عبد الرحمن السيد، د0 محمد بدوى المختون. هجر للطباعة 1990.
– شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د0 صاحب أبو جناح. عالم الكتب. بيروت، 1988م.
– شرح الرضى على الكافية. تحقيق يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس.
– شرح شافية ابن الحاجب للرضى. تحقيق محمد الزفزاف، محمد نور الحسن، محمد محيى الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية مع شرح شواهده للبغدادي.
– شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب. بيروت.
– شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة 1975.
– طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى، تحقيق محمود محمد شاكر. دار المعارف. القاهرة.
– العمدة في صناعة الشعر ونقده لابن رشيق. القاهرة 1907.
– في اللهجات العربية د0 إبراهيم أنيس. القاهرة 1965.
– الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار الجيل.
– كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) للفارسى تحقيق د0 محمود محمد الطناحى. مكتبة الخانجى.
– الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. مكى بن أبى طالب. تحقيق د0 محيى الدين رمضان. مؤسسة الرسالة 1997م.
– لسان العرب لابن منظور. طبعة بيروت. بدون تاريخ.
– لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د0 محمد حماسة عبد اللطيف. دار الشروق 1992م.
– اللهجات العربية في التراث د0 أحمد علم الدين الجندى. الدار العربية للكتاب 1983.
– ما يحتمل الشعر لأبي سعيد السيرافي. تحقيق د0 عوض بن حمد القوزى. الطبعة الثانية 1991.
– المحتسب لابن جني تحقيق على النجدي ناصف. عبد الفتاح شلبي. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة 1975م.
– مختصر في شواذ القرآن. لابن خالويه. مكتبة المتنبي. القاهرة 1936م.
– المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، أحمد جاد المولى، على محمد البجاوى. بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى.
– معاني القرآن للأخفش تحقيق د0 هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجى القاهرة 1982م.
– معاني القرآن للفراء تحقيق محمد على النجار. القاهرة. مصورة عن الطبعة الأولى.
– معانى القرآن للكسائي جمع وتحقيق عيسى شحاته. دار قباء. القاهرة 1986م.
– معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق عبد الجليل شلبي. عالم الكتب 1988.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام تحقيق د0 مازن المبارك، محمد على حمد الله. دار الفكر 1974م.
– المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة 1972م.
– المقرب لابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبورى. بغداد 1986.
– من أسرار اللغة د0 إبراهيم أنيس. القاهرة 1966.
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت

References

ʿAbd al-Laṭīf, M. (1992). ***Luġat aš-šiʿr***. Dār aš-Šurūq.
Abū, Ḥ. A. D. (n.d.) ***al-Baḥr al-muḥīt***. Al-Ma'ārif Library.
Abū, Ḥ. A. D. In ʿU. M. Rağb (Ed.), (1998). ***Irtishaf ad-ḍarab min lisan al-'arab***. Al-Khanji Library.
Al Ğundi, A. (1983). ***Al-lahağāt al-ʿarabiyyah fi at-turāṯ***. Ad-Dār al-ʿArabiyyah li al-Kitāb.

Al-Aḫfaš, A.Ḥ. In H.M. Qarāʿa (Ed.), (1982). ***Maʿāni al-qurʾān***. Al-Khanji Library.
Al-Anbārī, A.B. In M.B. al-Bayṭār (Ed.), (1957). ***Āsrār al-ʿarabiyyah***. Academy of the Arabic Language.
Al-Anbari, A.B. M. ʿAbd al-Ḥamīd (Ed.), (1953). ***Al Inṣāf fi masāʾil al ḫilāf***.
Al-Baġdādi, ʿĀ. Q. In ʿA. S. Harūn (Ed.), (1985). ***Khizānat al-adab***. Al-Khanji Library.
Al-Fārisī, A. A. In B.E. Qahwaği & B. Ǧwīğāti (Eds.), (1992). ***Al-ḥujja***. Dar al Mamoun.
Al-Fārisi, Ḥ.B.A. In M.M. Aṭ-Ṭanāḥi (Ed.), (n.d.) ***Kitāb aš-šiʿr***. Al-Khanji Library.
Al-Farrāʾ, A.Z. In M. ʿA. An-Naǧār (Ed.), (n.d.). ***Maʿāni al-qurʾān***.
Al-Kasāni, ʿA.D. In ʾI. Šaḥāta (Ed.), (1986). ***Maʿāni al-qurʾān***. Dār Qubāʾ
Al-Mubarrad, A. ʿA. In M. ʿA. ʿAḍima (Ed.), (1972). ***Al-muqtaḍab***. Supreme Council for Islamic Affairs.
Al-Mutanabbī, A.T. In A.M. al-Ḥaṭīb (Ed.), (2009). ***Al inziyāḥ ālši ʿī ʿind al-mutanabbī***. Dār al-ḥiwār.
Al-Ošmūni, A.B. ***Al-Alfiyya li ibn malik***. ʿIssa al-Bābi al-Halabi Printing Press.
Al-Shajari, Ḍ.D. In M.M. Eṭṭanāḥi, (Ed.), (1987). ***Kitab al-amaly***. al-Khanji Library
Al-Suyuti, J.A. (n.d.) ***Al iqtirāḥ fi uṣūl an-naḥw***. Dār al-Maʾārif.
Al-Suyuti, J.A. (n.d.). In Šams ad-Dīn, A. ***Hamʿal-hawāmiʿfi ǧamʿal-ǧawāmiʿ***. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.
Al-Suyuti, J.A. In M. A.F. Ibrāhim & A.Ǧ. al-Mawla (n.d.). ***Al-muzahhar fi ʿulūm al-luġa wa anwāʿuha***.
Anīs, I. (1965). ***Fi al-lahağāt al-ʿarabiyyah***.
Anīs, I. (1966). ***Min asrār al-luġa***.
An-Naḥwi, I. Y. (n.d.) ***Šarḥ al-mufassal***. ʿĀlam al-Kutub
As-Sīrāfī, A.S. In ʿA.B. Ḥ. al-Qūzi (Ed.), (1991). ***Mā yaḥtamil al-kitāb***. (2nd ed.)
Aš-Šyntamari, A. In Z. ʿA. Sulṭān (Ed.), (1986). ***Taḥṣīl ʿayn al-aahab***. Ar-Risālah Establishment.
Az-Zağğ, A.I.In ʿA.Ǧ. Šalabi (Ed.), (1988). ***Maʿāni al-qurʾān wa iʿrābuh***. ʿĀlam al Kutub.
Ez-Zafzāf, M. & Al-Ḥasan, M. N. & ʿAbd al-Ḥamīd, M. M. (n.d.). ***Šarḥ šāfiyat ibn al-ḥāǧib***. ʿĀlam al-Kutub.
Ibn Abī Ṭālib, M. In M.D. Ramaḍān (Ed.), (1997). ***Al-kašf ʿan wujūh al-qirāʾāt as-sabʿwa ʿilaluhā wa ḥuǧaǧuhā***. Ar-Risālah Establishment.
Ibn Burd, B. In M.Ṭ. Ibn ʿĀsūr (Ed.), 1950. ***Ad-diwān***. The Authoring and Translation Committee Press
Ibn Ḥāliwayah, A. ʿA. (1932). ***Muḫtasar fī šawāḏ al-qurʾān***. Maktabat Al-Mutanabbi.
Ibn Hichām, ʿA. M. In M. Almubārak & M. ʿA. Ḥamadalla (Eds.), (1974). ***Muġni al-labīb ʿan kutub al-aʿārib***. Dār al-Fikr.
Ibn Hishām, ʿA. ʿA. M. Maḥy ad-dīn (Ed.), *(n.d.)*. ***Awḍaḥ al-masālik ila alfiyyat ibn malik***. Dār al-jīl.
Ibn Jinnī, A. In ʿA.N. Nāṣif & ʿA.F. Šalabi (Eds.), (1975). ***Al-muḥtasib***. Supreme Council for Islamic Affairs.
Ibn Jinnī, A. In M.ʿA. an-Naǧār (Ed.), (1999). ***Al-ḫaṣaʾiṣ***. General Egyptian Book Organization.
Ibn Manẓūr, M. (n.d.). ***Lisān al-ʿarab***. Beirut Edition.
Ibn Mujāhid, A.B. In C. Ḍayf (Ed.), (1962). ***As-sabʿah***. Dār al-Maʾārif.
Ibn Raṣīq, A.ʿA. (1907). ***Al ʿUmdah fī ṣināʿaš-šiʿr wa naqdih***.
Ibn Salām al-Ǧamḥī, M. In M.M. Šākir (Ed.), (n.d.) ***Ṭabaqāt fuḥūl aṣ-šuʿrāʾ***. Dār al-Maʾārif.
Ibn Sarrāj, A.B. In A.H. al-Fatla. (Ed.), (1985). ***Al-uṣūl fi an-naḥw***. Ar-Risālah Establishment.
Ibn ʿUsfūr, A.Ḥ. In A. ʿA. Al-Ǧawāri & ʿA.L. Al-Ǧaburi (Ed.), (1986). ***Al-muqarrab***.
Ibn ʿUsfūr, A.Ḥ. In Ṣ. Abū Ǧanāḥ (Ed.), (1988). ***Šarḥ ǧumal az-zuǧāǧy***. ʿĀlam al-Kutub.
Ibn-Mālik, A.ʿA. In ʿA. A. As-ssayid & M. B. Almaḥtūn (Eds.), (1990). ***Šarḥ at-taslīm***. Hağr for Printing.
Ibn-Mālik, A.ʿA. In M. F. ʿAbd al-Bāqi (Ed.), (1975). ***Šawāhid at-tawḍīḥ wa at-taṣḥīḥ li muškilāt al-ǧāmiʿaṣ-ṣaḥīḥ***.
ʿOmar Y.Ḥ. (Ed.), (n.d.) ***Šarḥ ar-riḍā ʿala al-kāfiyya***. Garyounis University.
Sībawayhi, ʿA. In A. S. M. Harūn (Ed.), (n.d.), ***Al-kitāb***. Dār al-Jīl.
Tammam, H. (1982). ***Al-bayān fi rawāʾiʿal-qurʾān***. General Egyptian Book Organization.
Zajjājī, ʿA. R. (1962). ***Al-Amaly***. In Harūn, A.S. *Al-amaly*. Modern Arab Association.